الأوضاع الاقتصادية في إنكلترا في عهد إدوارد الثاني 1307–1327

أ.د. فؤاد طارق كاظم العميدي م. ستار حامد عبد الله العماري

جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية– قسم التاريخ

The Economic Conditions in England during the Reign of Edward II 1307-1327

Prof.Dr. Fouad Tarek Kadhem Al-Amidy

Asst. Lec. Sattar Hamed Abdullah Al-Ammari

University of Babylon/College of Education for Human Sciences Department of History

dataralmary7@gmail.com

Abstract

The research studied the economic conditions in England during the reign of Edward II 1307-1327, which had a clear impact on the English economy in general, and discussed the agricultural reality in that period, and the role of the king to promote it, as well as the sectors of trade and industry, with finance and taxes, which also constituted an important resource for the country's treasury.

Key words: industry, trade, agricultural, financial and tax, Edward II

الملخص

درس البحث الأوضاع الاقتصادية في إنكلترا في عهد إدوارد الثاني 1307–1327، والتي كان لذلك الملك الأثر الواضح على الاقتصاد الإنكليزي بشكل عام، وناقش الواقع الزراعي في تلك المدة، ودور الملك للنهوض به، وكذلك قطاعي التجارة والصناعة، ومدى اهتمام الملك بهما، فضلاً عن المالية والضرائب التي شكَّلت هي الأخرى مورداً مهماً لخزينة ذلك البلد.

الكلمات المفتاحية: ادوارد الثاني, الزراعة, التجارة و الصناعة, المالية والضرائب

المقدمة

شهد عهد إدوارد الثاني تطورات اقتصادية ذات أهمية كبيرة أسهمت في تطور أنظمة الحياة المختلفة، وجاء ذلك نتيجة للجهود التي قام بها ذلك الملك للنهوض بذلك الواقع في مجالاته المختلفة الزراعية والصناعية والتجارية، إذ اتخذ الخطوات الضرورية، التي تمثلت في إصداره بعض القوانين والقرارات، وكذلك الامتيازات التي منحها للمزارعين والتجار والصناع، فضلاً عن عقد الاتفاقيات التجارية مع بعض الدول الأوربية الأخرى، مما أثر في تطور ملحوظ في الاقتصاد الإنكليزي في تلك المدة التاريخية.

اشتمل البحث على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، تناول المبحث الأول الزراعة، وتطرق المبحث الثاني إلى التجارة والصناعة، في حين سلط المبحث الثالث الضوء على المالية والضرائب.

المبحث الأول

الزراعة

كان الاقتصاد السائد في إنكلترا في العصور الوسطى اقتصاداً زراعياً لاسيما وأن أقاليمها الجغرافية تباينت في تكوينها الطبيعي مما أثمر إلى تنوع الإنتاج الزراعي ففي إقليم الشمال انتشرت الغابات على نطاق واسع وهي تعد من أهم الموارد الطبيعية للبلاد إذ كانت أشجارها من البلوط والبندق ذو الأغصان المقوسة ضرورياً في صناعة السفن والقوارب والأثاث المنزلية والعربات والجسور فضلاً عن فوائده في التدفئة وصهر المعادن، وضم الإقليم أيضاً مناطق رعوية، في حين غلب طابع الأرض السهلية على إقليم الجنوب الشرقي فازدهرت فيه زراعة الحبوب والمحاصيل الزراعية المختلفة فازدادت كثافته السكانية ودخل نظام المراعي الكبيرة إلى ذلك الإقليم ومنها مراعي كنت (Kent) واسكس (Essex)، وشمل إقليم الجنوب الغربي أيضاً مناطق واسعة للرعي في ديفون (Devon) وكورنول (Cornwall)[1].

هيمن النظام الاقطاعي على القطاع الزراعي في تلك العصور، والذي كان قائماً على أساس الضيعة أو القرية الإقطاعية التي مثلت وحدة نظام الملكية الزراعية إذ يمتلكها سيد إقطاعي وأحياناً وزعت بين عدد من السادة والملاك وضمت مجموعة من المزارعين بعضهم من العبيد والبعض الآخر من الأقنان[2] الذين في الأصل هم أحرار إلاّ أن الظروف الصعبة التي أحاطت بهم أرغمتهم على الاستغناء عن حريتهم الشخصية والعمل في الأراضي الزراعية التي كانوا تابعين لها أيضاً[3]، بمعنى متى ما بيعت الأرض باع ما عليها من هؤلاء الأقنان الذين ليس لهم حق في الحياة سوى الخدمة لسيدهم الاقتصادي والقيام بفلاحة الأرض، وبعد زواج القن وإنجابه الأطفال هم الآخرين شأنهم شأن آبائهم أقناناً عليهم العمل في خدمة سيدهم الإقطاعي الذي أحتفظ بأكثر الأراضي خصوبة له في حين قام بتوزيع الأراضي الأخرى على الفلاحين لزراعتها مع السماح لهم باستخدام المطحنة والمخبز ومعصرة العنب التي كانت في الضيعة ومقابل كل ذلك كان على الفلاح دفع الأجور النقدية أو العينية فضلاً عن القيام بخدمات أخرى فرضت عليه ومنها ما عرفت بـ(العمل الأسبوعي) أي العمل لمدة ثلاثة أيام من كل أسبوع في أرض سيده الإقطاعي وما تبقى من الأسبوع كان يعمل بها في الأرض التي بحوزته[4].

أما الفلاحين من طبقة الأحرار الذين هم من أصحاب الأراضي الزراعية وغير التابعين لأي إقطاعي فكانوا يشكلون نسبة ضئيلة من بين مجموع الفلاحين في المجتمع الانكليزي إذ بلغت نسبتهم ما يقارب 4% من العاملين في القطاع الزراعي[5].

كانت الطريقة السائدة في الزراعة هي طريقة تدوير المحاصيل الزراعية على أساس زراعة محاصيل مختلفة في نفس الحقل الزراعي ولكن في سنوات متعاقبة فمثلاً إذا زرع الشوفان في عام معين زُرع أحد أصناف الحبوب في العام التالي وسبب ذلك هو أن حوافز النمو من التربة والتي بحاجة لها المحصول الأول لنموه تختلف عن تلك التي يحتاجها المحصول الثاني، وبذلك أصبح هناك عام فراغ لراحة الأرض ونشاطها بحوافز النمو لكلا المحصولين وفي أحيان أخرى أتبع الفلاحون نظام الدورة الزراعية الثنائية أو ما تعرف بنظام الحقلين فإذا زرع أحد الحقلين ترك الآخر بدون زراعة وبذلك كان هناك عام لراحة الأرض واستعدادها لزراعة أي محصول في العام التالي[6].

أما أكثر الأدوات الزراعية شيوعاً فهي المحاريث ذات الرؤوس المعدنية التي تجرها الخيول أو الثيران وامتازت عن نظيرتها اليدوية بسرعتها في حراثة التربة وتغطية البذور بعد نشرها، وسادت روح التعاون بين الفلاحين أثناء الحراثة وحصاد المحاصيل الزراعية لإنجاز العمل بسرعة أكثر وأقل جهد من عمل الفلاح بشكل انفرادي لاسيما أنه ليس بإمكان معظم الفلاحين شراء الحيوانات الخاصة بالحراثة لذلك غالباً ما قام هؤلاء بالاشتراك وجمع المال لشراء تلك الحيوانات واستخدامها على أساس المناوبة[7].

أما الثروة الحيوانية فشكلت هي الأخرى مصدراً آخر من مصادر الاقتصاد الانكليزي إذ انتشرت في البلاد وعلى نطاق واسع تربية الأغنام التي امتازت بأصوافها ذات الجودة العالية في أوربا والتي عرفت باسم (زهرة وقوة وشريان دم إنكلترا)[8]، وبعد الأغنام جاءت تربية الخنازير التي فضلها الإنكليز لقدرتها على إيجاد غذائها بنفسها فضلاً عن الاستفادة من لحومها ومن بعدها تأتي تربية الأبقار والثيران التي استخدمت في حراثة الأراضي الزراعية[9].

اهتم الملك ادوارد الثاني بالقطاع الزراعي لاسيما وأنه كان يمثل عصب الحياة للمجتمع الانكليزي إذ شجع زراعة المحاصيل الغذائية المختلفة وفي مقدمتها الحبوب بمساحات واسعة للحفاظ على ميزة الاكتفاء الذاتي في ذلك الجانب التي وصلت إليه بلاده قبل اعتلائه العرش، وحاول أيضاً بث روح التعاون بين الفلاح وسيده الإقطاعي للتغلب على الصعوبات التي قد تواجه العملية الزراعية وإلى جانب ذلك قام بإعطاء الأراضي البور إلى الفلاحين لزراعتها وأسهم ذلك كله في زيادة الإنتاج المحلي للمحاصيل الزراعية[10].

شهدت إنكلترا في النصف الثاني من عام 1314 شأنها شأن معظم دول أوربا ظاهرة سوء الأحوال المناخية التي تمثلت بموجات البرد القاسية والأمطار الغزيرة والفيضانات التي اجتاحت الأراضي الزراعية فأتلفت معظم المحاصيل مثل القمح والشعير وغيرها، وفي الوقت نفسه تعرضت الثروة الحيوانية لاسيما الماشية والأبقار إلى الإصابة بمرض الطاعون والذي تسبب بموت أعداد كبيرة منها ونتج عن ذلك حصول مجاعة في البلاد كانت بدايتها في عام 1315 بعد انخفاض نسبة إنتاج محصول القمح في ذلك العام إلى حوالي 60% من مستواه الاعتيادي في حين انخفض إنتاج الشعير إلى حوالي 72% أما المحاصيل الأخرى فقد بلغت نسبة إنتاجها ما يقارب 40% من مستوياتها الاعتيادية[11]، فارتفعت أسعار تلك المحاصيل بنسب عالية جداً إذ وصل ربع طن القمح إلى 24 شلن[12] وهو ما يعادل ثمانية أضعاف سعره الاعتيادي في حين بلغ سعر ربع طن الشعير إلى 16 شلن والشوفان 20 شلن وبالتالي صعب على الناس الحصول على الخبز الذي أمسى لا يسد رمق الجائع[13].

ومما زاد من حدة المجاعة هو استغلال التجار والأثرياء لتلك الأزمة إذ قاموا بشراء مختلف المحاصيل لاسيما الحبوب واحتكارها ليرتفع سعرها وبعد ذلك بيعها في الأسواق بأسعار عالية من الصعب على أصحاب الدخل المحدود شرائها لاسيما العمال الذين أنخفض معدل أجورهم بشكل كبير فأصبح من الصعب عليهم شراء تلك الحبوب وعانى الفلاح أيضاً من خسائر جسيمة نتيجة لتلف محاصيله الزراعية التي كان من المعتاد أن يعتاش عليها بشكل أساس في قوته اليومي وبيع الفائض منها لسد حاجاته الضرورية الأخرى[14].

وانعكست تلك الأزمة أيضاً على الحاميات الانكليزية فمثلاً بعث موريس بيركلي (Maurice Berkeley)[15] قائد حامية ميناء بيرويك رسالة إلى الملك ادوارد الثاني طلب فيها منه بضرورة التدخل السريع وإنقاذ الجنود من المجاعة التي عصفت بهم وفي النهاية أختتم رسالته قائلاً " **كم أتأسف أن أرى الانكليز في العيش في هكذا حياة** "[16].

وأمام تلك التحديات الخطيرة على الواقع الاقتصادي في إنكلترا بشكل عام والتي أدت إلى موت ما يقارب 5% من إجمالي السكان حاول الملك ادوارد الثاني وضع الحلول الناجعة لها لذلك أصدر في نيسان عام 1315 مرسوماً ملكياً يقضي بتنظيم أسعار المحاصيل والمواد الغذائية الأساسية الأخرى فانخفضت الأسعار بشكل بسيط[17].

ومع ذلك استمرت تلك الأزمة حتى عام 1317 إلى الحد الذي أضطر فيه الناس إلى أكل الكلاب والخيول فانعكس ذلك سلباً على الأوضاع الداخلية للبلاد إذ انتشرت ظاهرة الاستجداء والسرقة والقتل من أجل الحصول على المال وسد نفقات الحياة اليومية[18].

يتضح مما تقدم أن تلك الأزمة أو المجاعة لو عصفت بإنكلترا وحدها لكان المرسوم الذي أصدره الملك ادوارد الثاني هو الحل الناجع لها إلاّ أنها شملت معظم بلدان أوربا فمن الطبيعي أن ينعكس تدهور الأوضاع الاقتصادية لتلك البلدان على الواقع الاقتصادي لإنكلترا لاسيما وأن لها علاقات تجارية مع بعض تلك البلدان وهذا ما سبب في عدم نجاح ادوارد في مرسومه من حل أزمة بلاده، ومن جانب آخر أن المجاعة لم تأتي من سوء تخطيط اقتصادي إنما جاءت نتيجة لسوء الظروف المناخية في تلك الأعوام وهذا ما لا يقدر عليه سوى الله سبحانه وتعالى.

وبعد تحسن الظروف المناخية عام 1317 ونمو المحاصيل الزراعية بشكل جيد أخذت الأزمة بالانحدار تدريجياً بعد طرح كميات كبيرة من المحاصيل الغذائية وفي مقدمتها القمح في معظم أسواق البلاد وبذلك شهدت الأوضاع الاقتصادية بشكل عام تحسناً ملحوظاً واستقراراً نسبياً في الأسعار وأستمر ذلك الحال حتى عام 1321 التي فيها عادت الأزمة مرة أخرى والتي كانت أيضاً بسبب سوء الظروف المناخية التي عصفت بالبلاد عام 1320 وتفشي مرض الطاعون بين الأبقار والماشية والذي تسبب بموت النصف منها ومع تحسن الظروف المناخية فيها أيضاً انتهت الأزمة عام 1322[19].

المبحث الثاني

التجارة والصناعة

كان للإنتاج الزراعي في إنكلترا في العصور الوسطى أثر في تطور تجارتها على الصعيدين الداخلي والخارجي، إذ أن الفائض عن الاستهلاك المحلي للريف كان يباع من قبل الفلاحين في المدن وبدأ ظهور طبقة من التجار المحليين أسهموا في تنشيط تلك التجارة[20].

كانت وسائل نقل البضائع والسلع التجارية تتم عن طريق النقل البري بواسطة العربات ذات العجلتين أو أربعة عجلات التي تجرها الخيول ولم تكن تلك الطرق بمنأى عن الخطر إذ كانت القوافل التجارية غالباً ما تتعرض إلى عمليات السرقة من قبل اللصوص فضلاً عن إنها كانت وعرة من الصعب السير فيها لاسيما أثناء موسم الأمطار إذ غمرتها الحفر المليئة بالأوحال، لذا لجأ معظم التجار إلى النقل النهري[21] ساعدهم في ذلك كثرة الأنهار التي تمر في معظم المدن ومن أهمها نهر التايمز الذي له الأثر البالغ في تجارة إنكلترا الداخلية والخارجية إذ كان يستقبل السفن من مختلف الدول العالمية ومنها سفن الحرير من الصين والفراء من روسيا والتوابل من بلاد المسلمين، وشيدت بعض الجسور لتسهيل عمليات نقل البضائع بين المدن مما أسهم في زيادة عمليات التبادل التجاري بينهما[22].

ظهرت النقابات التجارية في إنكلترا في القرن الحادي عشر وأخذت بالتزايد من وقت إلى آخر حتى أصبح لكل مدينة في القرن الثالث عشر نقابة خاصة بها كان من أهم أعمالها هي الرقابة على عمليات البيع والشراء والحد من حالات الابتزاز ومنع استيراد البضائع الأجنبية حال منافستها للمنتجات المحلية للمدينة[23]، إلاّ أن تلك النقابات بدأت تتضاءل شيئاً فشيئاً بعد أن فرضت العصبة الهانزية (Hanseatic League)[24] هيمتها على معظم تجارة إنكلترا الخارجية[25] والتي سنشير إليها لاحقاً.

كان للكاتدرائيات والكنائس في المدن أثره أيضاً في تنشيط تجارة إنكلترا إذ أسهم ذلك في إقبال الانكليز على تلك الأماكن لأداء المراسيم الدينية وبالتالي زادت الحاجة إلى التبضع من الأسواق التي ازدهرت في ذلك الوقت وتطور الأمر إلى إقامة معارض لبيع السلع الفاخرة وغير القابلة للتلف مثل الأثاث والسجاد والأدوات المنزلية وأحياناً تتضمن تلك المعارض بعض عناصر الترفيه كالرقص والموسيقى[26].

ومن أهم المدن التي نشطت فيها عمليات التبادل التجاري هي لندن التي كان يتواجد فيها الملك وحاشيته ومعظم طبقات المجتمع الميسورة الأخرى مثل النبلاء والفرسان وغيرهم والتي اعتادت على الشراء لذا أصبحت تلك المدينة مركزاً مهماً لتصريف البضائع التجارية الفاخرة كالأحجار الكريمة والحرير والفراء وامتازت أيضاً مدن يورك ولينكولن (Lincoln) ووينشستر (Winchester) ونورويتش (Norwich) وبورنموث (Bournemouth) وباث (Bath) وكانتربري بأهميتها التجارية إذ شهدت أسواقها نشاطاً تجارياً واسعاً مما أسهم في تطوير تجارة إنكلترا الداخلية[27].

كانت عمليات التبادل التجاري بين المدن خاضعة لنظام الضرائب والرسوم الكمركية فلا يسمح للتاجر بدخول أي مدينة وبيع بضاعته فيها إلاّ بعد دفع الرسوم المفروضة عليها وأحياناً قد يتنصل التجار عن ذلك مما سبب قيام السلطات المحلية بمصادرة بضائعهم فمثلاً في عام 1315 صادرت سلطات مدينة ساندويتش (Sandwich) كميات كبيرة من اللوز والتين والزبيب لأحد تجار لندن بعد رفضه دفع الرسوم المفروضة عليها[28].

أما التجارة الخارجية فشكلت مورداً أساسياً من موارد الاقتصاد الإنكليزي احتل فيها الصوف المرتبة الأولى في الصادرات الانكليزية إلى الأسواق الأوربية لاسيما الإيطالية والبلدان المنخفضة منها والتي اعتمدت صناعة الملابس فيها بشكل أساس على ذلك الصوف ومن صادراتها الأخرى هي القصدير والرصاص والجلود فيها[29].

فرض التجار الأجانب أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة هيمنتهم على تلك التجارة حتى نهاية القرن الثالث عشر إذ لم يكن للتجار الانكليز الذين كانت تنقصهم رؤوس الأموال والخبرة الأثر الواضح في إدارة عمليات التبادل التجاري لبلادهم إلاّ أن تلك الهيمنة بدأت تتلاشى في العقد الأول من القرن الرابع عشر[30].

سعى الملك ادوارد الثاني إلى تطوير تجارة إنكلترا الخارجية لاسيما مع البلدان ذات الحدود المشتركة معها وفي مقدمتها ايرلندا التي شكلت سوقاً ذات أهمية بالغة لرواج وتصريف البضائع والمنتجات والحبوب الانكليزية إلى الحد الذي له الأثر السيئ على الوضع الاقتصادي لإنكلترا حال انقطاع عمليات التبادل التجاري بين البلدين بسبب الحروب التي اندلعت بينهما من وقت إلى آخر، لذا شجع ادوارد الثاني التجارة معها بتقديم بعض التسهيلات لتجار كلا البلدين فتطورت العلاقات التجارية بشكل ملحوظ[31]، إذ صدرت مدن إنكلترا الساحلية كميات كبيرة من الذرة والنسيج المطرز وغيرها من البضائع الأخرى إلى ميناء مدينة فوردشام (Fordsham) الأيرلندية[32].

ومن جهة أخرى عمل ادوارد الثاني على إنهاء حالة الجمود التجاري مع فرنسا والذي كان سببه الحروب والنزاعات الطويلة بين البلدين حول الفلاندرز وبعض المقاطعات الأخرى والتي أشرنا إليها سابقاً لذا وبعد عودة العلاقات السياسية الودية بينهما بعد عام 1307 منح الملك بعض الامتيازات للتجار الفرنسيين في بلاده مما أثمر في زيادة عمليات التبادل التجاري بين البلدين[33].

وعلى صعيد متصل أرسل ادوارد الثاني في عام 1312 وفداً للتفاوض مع السلطات المحلية في الفلاندرز بعد أن تعرض التجار الانكليز هناك إلى الابتزاز من قبل نظرائهم الفرنسيين وبعد سلسلة نقاشات توصل الوفد المفاوض إلى عقد اتفاقية نصت على عدم التعرض للتجار الانكليز وفتح أسواق ومراكز خاصة لبيع سلعهم وبضائعهم في تلك المقاطعة، وفي الوقت نفسه حصلت مفاوضات أخرى مع الفرنسيين من أجل تأمين وصول البضائع الانكليزية إلى الأسواق والمراكز التجارية في فرنسا دون التعرض لأي خطر أو ابتزاز قد يلحق بهما وتكللت تلك المفاوضات بالنجاح بعد أن تعهدت السلطات الفرنسية بالأخذ على عاتقها حماية التجار الانكليز وبضائعهم[34]، إلاّ أن ذلك لم يستمر طويلاً فبسبب حاجة ملك فرنسا فيليب الرابع إلى الأموال لمواصلة حروبه الخارجية فضلاً عن حماية الإنتاج المحلي والنهوض به أتخذ بعض الإجراءات الاقتصادية التعسفية في مقدمتها فرض الضرائب الباهضة على الأصواف الانكليزية التي كانت تصدر كميات منها إلى باريس[35].

على الرغم من ذلك واصل التجار الانكليز تصدير الصوف والبضائع الأخرى بكميات كبيرة إلى فرنسا فنتج عن ذلك انخفاض الأسعار بشكل مفاجئ في معظم الأسواق هناك مما سبب في خسارة التجار الفرنسيين وحينها أرسل فيليب الرابع عام 1314 مذكرة احتجاج إلى نظيره ملك إنكلترا الذي استجاب لتلك المذكرة ودعا تجار بلاده إلى الحد من عمليات التصدير بكميات كبيرة إلى الأسواق الفرنسية ووفقاً لذلك بدأ هؤلاء بتصدير الأصواف وغيرها من البضائع حسب الحاجة المحلية لها[36].

يبدو أن الملك ادوارد الثاني أراد باستجابته لنظيره ملك فرنسا تجنب قطع العلاقات ين البلدين والخوف من انضمام فرنسا إلى جانب اسكتلندا في حربها القائمة مع إنكلترا.

أما أسبانيا فكانت تجارتها الخارجية قد شهدت تطوراً ملحوظاً منذ عام 1300[37]، وازداد ذلك في عهد الملك ادوارد الثاني بعد أن سمح للسفن الأسبانية بممارسة نشاطها التجاري بحرية في مياه بلاده، فقام التجار الأسبان باستيراد كميات كبيرة من الفحم والرصاص والجلود وهذا ما انعكس إيجاباً على الوضع الاقتصادي لكلا البلدين[38].

ومن الجدير بالذكر أن العصبة الهانزية فرضت هيمنتها على معظم تجارة إنكلترا الخارجية إذ استمر تجار تلك العصبة في التمتع بالامتيازات والقوانين التي منحت لهم منذ القرن الثاني عشر والتي من أهمها قانون حماية التجار الأجانب من الخطر الذي كان يتعرضون إليه في رحلاتهم البحرية لاسيما وأن التجارة عبر المحيطات والبحار أصبحت مسألة حيوية لإنكلترا وعاملاً أساسياً في دعم اقتصادها الوطني[39]، وقانون آخر منحهم بعض امتيازات الطبقة العسكرية ومنها استثنائهم من حضر حمل السلاح الذي فرض في ذلك الوقت للدفاع عن أنفسهم من أعمال القرصنة فأثمر هذا عن زيادة التبادل التجاري بين مختلف مدن إنكلترا والعصبة الهانزية إذ حفز ذلك التجار الألمان على الإبحار إلى لندن وتأسيس مركز تجاري فيها، أتخذ من قاعة كود هول (Cuddle Hull) الشهيرة مقراً له، وبإيجار قدره 40 مارك سنوياً وقام هؤلاء وبدعم من الملك ادوارد الثاني بفتح أفاق جديدة لتجارة إنكلترا الخارجية مع دول البلطيق إذ قاموا باستيراد التين والزبيب وجلود السنجاب من البلطيق ومن جنوب أوربا إلى الموانئ الشرقية لإنكلترا ومنها ميناء هول (Hull) ولين (Lean) وبوسطن، فضلاً عن شراء الصوف الانكليزي وبيعه في أسواق تلك البلدان[40].

أما تجار العصبة من الإيطاليين فكان لهم أيضاً النصيب الأوفر في تجارة إنكلترا ففي بداية عام 1314 ازداد التبادل التجاري بين مدن الأخيرة ونظيرتها الإيطالية ومنها جنوه (Genoa) وفلورنسا (Florence) والبندقية (Venice)[41] ففي ذلك العام وصلت من تلك المدن إلى الموانئ الانكليزية خمس سفن محملة بالعسل والشمع الإيطالي وعادت على متنها الصوف الانكليزي[42] وازداد ذلك التبادل نشاطاً بعد أن وافق الملك ادوارد الثاني على فتح خط ملاحي بحري من البندقية عبر مضيق جبل طارق إلى إنكلترا[43].

ولم يكن تجار الهانز من الهولنديين خارج نطاق العلاقات التجارية للعصبة مع إنكلترا بل على العكس كانت أسواق مدن ستافورين (Stavoren) وزوتفن (Zutphen) ووركم (Workum) الهولندية مركزاً أساسياً لتصريف وشراء الصوف الانكليزي الذي قام باستيراده هؤلاء التجار من موانئ لندن ونيوكاسل وبوسطن[44].

أثارت تلك الهيمنة للعصبة الهانزية سخط التجار الانكليز فقدموا شكواهم إلى الملك ادوارد الثاني الذي سرعان ما قام برفع القيود التي فرضت عليهم في وقت سابق وهذا ما جعل هؤلاء التجار قادرين على بيع بضائعهم في الأسواق الأوربية بأقل سعراً من نظرائهم الهانزيين مما سبب خسائر مالية للعصبة في تجارتها الخارجية مع معظم بلدان أوربا[45].

وازداد الأمر سوءاً للعصبة في إنكلترا بعد أن تعرضت سفنها التجارية إلى أعمال القرصنة ففي عام 1317 قام القراصنة الانكليز بالهجوم على بعض سفن تجار الهانز من مدينة مالين (Malin) في هولندا والاستيلاء عليها فرفع هؤلاء الهولنديين شكواهم إلى الملك ادوارد الثاني الذي سرعان ما قام باتخاذ إجراءات وقائية لحمايتهم توقفت على أثرها عمليات النهب والسلب لمدة عامين، ففي عام 1320 أعاد القراصنة الانكليز الهجوم على بعض السفن القادمة من مدينة دنويج (Denweg) الهولندية، ورداً على ذلك قام الهولنديين بالاستيلاء على سفن قادمة من مدينة ساندويتش (Sandwich) الانكليزية وهذا ما ترك أثراً سلبياً على طبيعة العلاقات التجارية للعصبة مع إنكلترا[46].

ومن جانب آخر مارست الشركات الأجنبية التي أسس البعض منها في القرن الثالث عشر الاحتكار في إنكلترا واستمرت بذلك حتى عهد الملك ادوارد الثاني الذي عمل على تأسيس الشركات الانكليزية لتكون منافسة لنظيرتها الأجنبية ومنع الأخيرة من أي احتكار داخل بلاده ففي عام 1319 وافق على تأسيس شركة ستابل (Staple) التجارية وسمح لها بالسيطرة على تجارة الصوف شريطة دفع كافة الضرائب التي فرضت عليها مما أثمر عن دعم الموازنة المالية لإنكلترا[47].

يتضح مما تقدم أن الملك ادوارد الثاني أراد بناء علاقات تجارية واسعة يتمكن من خلالها النهوض الواقع الاقتصادي لبلاده لاسيما وأنه بحاجة إلى المال لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية والتي أشرنا إليها سابقاً وسنشير إلى البعض منها لاحقاً، أما سياسته تجاه العصبة الهانزية فربما كان يدرك أن هيمنة الأخيرة على تجارة بلاده قد تسبب الخسائر المادية أكثر مما حققته لإنكلترا من فوائد اقتصادية إلاّ أنه لم يواجه تلك العصبة بسياسة رادعة خوفاً من شنها هجوماً عسكرياً ضد بلاده لاسيما وأنه كان لديها أساطيل عسكرية بحرية وهذا ما لا تتمكن إنكلترا من التصدي له لاسيما وإنها تخوض حرباً خارجية مع اسكتلندا.

كانت الصناعة في العصور الوسطى عملاً ثانوياً مارسه عدد قليل من الناس إذ اعتمدت الحياة بشكل أساس على الزراعة[48]، وبعد انتشار المدن بشكل واسع ظهرت بعض الصناعات اليدوية مثل صناعة الأحذية والقبعات والملابس وغيرها من الصناعات الأخرى التي قام بها عمال متخصصون أطلق عليهم أصحاب الحرف أو الحرفيون

وكان يحدد يوم واحد في الأسبوع لبيع وشراء تلك السلع المصنعة وهذا ما نتج عنه نوع من الاكتفاء الذاتي في إنكلترا[49].

وبعد أن تحرر الفرد من بعض قيود العصور الوسطى واستتباب الأمن إلى حد ما قام الممولون الذين أطلق عليهم أيضاً اسم الوسطاء بشراء المواد الأولية وإعطائها إلى أصحاب الحرف نظير أجر متفق عليه لصناعة السلع المطلوبة وقيام الوسيط بعد ذلك ببيعها في الأسواق[50].

وفي محاولة من الصناع أو الحرفيين للحد من الممارسات الجائرة التي كان يتعرضون لها أثناء عملهم وفض المنازعات التي تحصل بين العمال وأرباب العمل انتظم هؤلاء في نقابات حرفية[51]، وضعت شروطاً أساسية للانضمام إليها وهي إنه على الحرفي تعلم حرفته في صباه على يد صانع ماهر مؤهل للقيام بذلك التدريب ولمدة سبع سنوات بعد نهايتها كان يحق له العمل بصفة عامل فني لتحسين مهارته وممارسة مهنة التدريب الفني وبعدها كان يسمح له بالانضمام إلى عضوية تلك النقابة[52].

ولم تشهد الصناعة في إنكلترا تطوراً ملحوظاً حتى العقد السابع من القرن الثالث عشر عندما عمل الملك ادوارد الأول جاهداً على إدخال بعض التحسينات في الصناعة لبلاده محاولاً الاستفادة من الخبرات لبعض الصناع من البلدان الأوربية وفي مختلف المجالات فمثلاً قام بجلب النساجين من هولندا والفلاندرز ومنحهم بعض الامتيازات فقام هؤلاء بتدريب نظرائهم الانكليز وتطوير مهاراتهم الفنية مما أسهم في تقدم الصناعة إلاّ أنه ليس إلى الحد الذي كان يطمح إليه ادوارد الأول[53].

وبعد اعتلاء ادوارد الثاني عرش إنكلترا اتخذ بعض الخطوات الضرورية للنهوض بصناعة بلاده ففي عام 1309 قام بتأسيس بعض الورش لصناعة الأقمشة والملابس من الصوف للحصول على أرباحاً أكثر بدلاً من تصدير الأخير كمواد خام وانتشرت تلك الورش في مدن مانشستر (Manchester) وبرادفورد (Bradford) ومقاطعة يوركشاير (Yorkshire)، وأيضاً قام بمنح بعض الامتيازات الجديدة إلى النساجين من الفلاندرز لجلب إعداد إضافية منهم إلى بلاده والقيام بما ذكر أعلاه وبالتالي انعكس ذلك إيجاباً على تلك الصناعة[54].

وبعد أن اكتسب الانكليز الخبرة وتعلم فنون تلك الصناعة طالبوا برحيل نظرائهم من الفلاندرز من البلاد وإلغاء الامتيازات الممنوحة لهم ولإدراك الملك ادوارد الثاني بأن لهؤلاء الأثر الواضح في تطوير صناعة بلاده، أصدر أمراً يقضي بإبعاد النساجين الفلاندرز عن البلاد مع استثناء المتزوجين من النساء الانكليزيات والذين كانت أعدادهم كثيرة وبذلك ضمن وجوداً لهم دون إثارة حفيظة النساجين الانكليز[55].

أما الحبوب مثل القمح وغيره والتي كانت تشكل أهمية بالغة في حياة المجتمع الانكليزي والمصدر الأساس لغذائهم اليومي فقد لاقت هي الأخرى اهتماماً ملحوظاً من قبل الملك ادوارد الثاني الذي أكد على ضرورة طحنها بكميات تضمنت الاكتفاء الذاتي لبلاده لذلك استخدمت عدة أنواع من الطواحين منها اليدوية وأخرى تقوم بسحبها الخيول أما الطواحين المائية فامتازت بسرعتها في الإنتاج[56]، لذا وجه الملك بصناعة أعداد كبيرة منها شاع استخدامها في عدة مدن من البلاد فازدادت بذلك كميات الحبوب المطحونة فمثلاً بلغت حوالي 40% من نسبة إجمالي حبوب مدينة شير بورن (Sher Burn) وكان يصدر الفائض عن حاجة سكان الأخيرة إلى باقي مدن إنكلترا[57].

وعلى صعيد الصناعة العسكرية قام الملك ادوارد الثاني بتأسيس ورش عمل لصيانة وصناعة الأسلحة من الرماح والقوس والسهام والسيوف والتي انتشرت في مدن سانت برافيل (St. Briavel) وجلوسيسترشاير (Gloucester Shire) وقام بتعيين بعض المسؤولين (المفتشين) للإشراف عليها والاطلاع على سير عملها وإجراء عمليات تفتيش من وقت إلى آخر للحفاظ على تلك الأسلحة[58].

ومن الصناعات الأخرى التي انتشرت في البلاد هي صناعة الأدوات الزراعية والمنزلية والسروج وأجراس الكنائس وورش النجارة والسقوف من القرميد[59] والفخار والمزجج الذي كان يعمل أشكالاً مختلفة منها للإنسان وأخرى للحيوان[60].

أما التعدين فشكل مورداً ثانوياً من موارد الاقتصاد الانكليزي إذ تعددت المعادن التي من أبرزها الرصاص والذهب والفضة والحديد وقام الملك ادوارد الثاني عام 1319 بتشييد مناجم جديدة للحديد في مقاطعة ويلد (Waled) في شمال البلاد[61]، وصيانة مناجم كنارسبورغ (Canarsburg)، ومن أجل النهوض بصناعة الحديد وتطويرها قام الملك عام 1324 بجلب عمال المناجم الألمان ذو المهارات العالية للعمل في مناجم بلاده وبذلك ازداد الإنتاج كماً ونوعاً وشيد أيضاً مناجم للرصاص في مدينة واركس وورث (Wirks Worth) وهارتن تون (Harting ton)[62].

يتضح مما تقدم أن الملك ادوارد الثاني كان يدرك أهمية الاقتصاد في بناء الدولة من جانب وأثره في استقرار الأوضاع الداخلية من جانب آخر لذا فإن أي تدهور اقتصادي ربما يستغل من قبل البارونات وغيرهم الذين هم في صراع مع الملك لإثارة وتأجيج الرأي العام ضده لذا أتخذ هذه الخطوات الاقتصادية تلافياً لأي طارئ قد يحدث.

المبحث الثالث

المالية والضرائب

اعتمدت الخزينة المالية لإنكلترا في عهد الملك ادوارد الثاني على مصادر متنوعة لتمويلها منها مباشرة كأراضي التاج التي تعد من أهم الموارد المالية للخزينة لاسيما وإنها ذات مساحات واسعة وزعت على معظم مقاطعات إنكلترا الزراعية وبلغت الإرادات المستحصلة منها ما يقارب 14,000 جنيه استرليني إلاّ أنها لم تسد نفقات الدولة لذلك سار الملك بنفس السياسة المالية التي اتبعها معظم ملوك إنكلترا السابقين لعهده لاسيما والده الملك ادوارد الأول إذ واصل فرضه الرسوم على تجارة الصوف والأقمشة والجلود وغيرها من السلع والمنتجات الأخرى وشكلت تلك الرسوم مورداً مهماً أيضاً لخزينة البلاد لذلك عمل ادوارد الثاني على تنظيم تصديرها بتحديد مراكز معينة لها لتسهيل جباية الرسوم المفروضة عليها(63).

وفيما بعد قام الملك بفرض رسوم جديدة على صادرات الصوف خارج البلاد عرفت برسوم المالتوت (Maltot) أو ضريبة المالتوت في حين أطلق عليها المعارضين لها اسم الرسوم الرديئة، إذ رفع نسبتها وبموافقة البرلمان إلى الثلث من قيمة الكمية المصدرة واستمر العمل بذلك لأكثر من ستة أشهر فبعد أن لاقت اعتراض شديد من قبل التجار الانكليز عقد البرلمان جلسته في نهاية عام 1309 وبحضور الملك وبعد سلسلة نقاشات عميقة صوت البرلمان على خفض نسبة تلك الرسوم على التجار الانكليز مع إبقاء النسبة نفسها على التجار الأجانب(64).

ومن الموارد المالية الأخرى هي الضرائب المستحصلة من الإقطاعيين ومن الأراضي التي لا يوجد وريث لها أيضاً فبعد وفاة صاحبها الإقطاعي كانت تضم تلك الأراضي إلى التاج الملكي الذي سرعان ما كان يقوم بتعيين مسؤولين عليها لجباية الإيرادات المستحصلة منها إلى خزينة البلاد المالية(65).

وشكلت أيضاً الرسوم القضائية التي كانت تفرض على المعاملات ذات الصلة بالسلطة القضائية، والغرامات التي فرضت أيضاً على المتهمين بقضايا مختلفة إذ كان عليهم دفع مبلغ من المال مقابل العفو عن مخالفاتهم القانونية مورداً آخر لخزينة إنكلترا(66).

أما الإيرادات المالية الثانوية أو غير المباشرة فتمثلت في الهبات التي اعتاد ملوك إنكلترا الحصول عليها في بعض المناسبات العامة مثل أثناء نيل ابن الملك لقب فارس أو عند زواج ابنته الكبرى، والخدمة العسكرية إذ كان يحق لبعض الفئات دفع مبلغ من المال (البدل النقدي) مقابل الإعفاء من تلك الخدمة، وشكلت أيضاً الضرائب الدينية مثل ضريبة العشور مصدراً آخر لتلك الإيرادات إذ كان رجال الدين يرسلون قسماً منها إلى الملك على

أساس أنه حامي الكنيسة الانكليزية، وهناك ضرائب أخرى فرضها الملك في ظروف استثنائية لاسيما وقت الحروب كانت تزول بزوال الحاجة إليها[67].

ومن تلك الإيرادات الأخرى هو نظام التأمين (Insurance System) الذي تعود بداية ظهوره إلى القرن الثالث عشر[68] فمثلاً كانت نقابات التجار تقوم بتأمين أعضائها من حوادث الحريق وغرق السفن وغيرها من الكوارث الأخرى مقابل تعهد التاجر بدفع مبلغ من المال[69]، وتطور الأمر أيضاً إلى الأديرة والكنائس التي أمست هي الأخرى تعمل بذلك النظام فأشارت إحدى الوثائق التاريخية في العشرين من أيار عام 1309[70] أن دير روبرتس بريدج (Roberts bridge) حصل وبأمر من الملك ادوارد الثاني على 100 جنيه إسترليني تعويضاً عن الخسارة التي لحقت به بعد أن تعرضت سفينة تابعة له كانت تحمل كميات من الحبوب وبضائع أخرى إلى الغرق في مياه البحر[71].

أما القروض فهي الأخرى شكلت أيضاً مورداً ثانوياً للخزينة، إذ قام الصرافة الإيطاليين بتأسيس عدة شركات مالية كان لبعضها فروع في إنكلترا وأخذت على عاتقها إقراض الأموال إلى الملوك بفائدة سنوية بلغت 15% وربما تزداد تلك النسبة إلى 40% في الظروف التي تتعرض فيها الدولة إلى ضغوط مالية كبيرة لاسيما أثناء الحرب[72]، فمثلاً بلغت قيمة القروض التي قدمتها شركة فريسكو بالدي (Fresco Baldi)[73] إلى إنكلترا في المدة 1280–1310 حوالي 122,000 جنيه استرليني[74].

أما النقود فقد سمح لسادة الإقطاع وكبار رجال المدن في أوربا بشكل عام بسكها وهذا ما انعكس سلباً على الاقتصاد الأوربي إذ نتج عنه ذلك فوضى نقدية حافظت إنكلترا فيها على عملاتها الفضية (الجنيه– الشلن) التي ظلت أكثر العملات استقراراً في أوربا[75]، وتعرضت تلك العملات إلى عدة عمليات تزوير وحاول حينها الملك ادوارد الثاني الحد من ذلك إذ قام بحصر سك تلك النقود في دار الضرب الملكية على أن يتم إصدارها بين مدة وأخرى بطبعات جديدة وهذا ما أسهم في الحد من تلك الظاهرة الخطيرة[76].

ولتفادي خطورة نقل العملات النقدية مثل الذهب والفضة شجع الملك ادوارد الثاني على الاستمرار في العمل بالحوالات المالية التي جاء بها الصراف الإيطاليين لنقل الأموال من شخص في دولة إلى أخر في دولة أخرى وكان ذلك يتم بواسطة (خطابات الضمان) التي يحملها الشخص الذي أراد الحوالة وبدوره يقوم بتسليم ذلك الخطاب إلى الصراف الذي بدوره أيضاً يقوم بتسليم تلك الأموال إلى ذلك الشخص[77].

وعلى صعيد آخر وعندما حلت المجاعة في إنكلترا للأعوام 1315–1316 اتبع الملك ادوارد الثاني سياسة مالية جديدة تمثلت في إعفاء بعض الطبقات الاجتماعية التي لم تعد قادرة على تسديد الضرائب المفروضة عليها وتجلى ذلك واضحاً أثناء قيامه بإعفاء ما يقارب ثلث سكان مدينة شروزبري (Shrewsbury) من الضرائب، ولم

يكتف الملك بذلك بل طلب من البرلمان الذي عقد جلسته في لنكولن عام 1316 بمناقشة تلك الأزمة والوصول إلى الحلول الناجعة لها وبعد سلسلة نقاشات وبحضور الملك صوت البرلمان على بيع المحاصيل والمواد الغذائية بأسعار مناسبة وفرض عقوبات وغرامات مالية على المخالفين لذلك[78].

الخاتمة

على الرغم من عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته انكلترا في تلك الحقبة التاريخية إلاّ أنه لم يكن له التأثير المباشر على الاقتصاد الانكليزي وهذا ربما يعود إلى السياسة الاقتصادية التي اتبعها ادوارد الثاني من أجل النهوض بواقع بلاده الاقتصادي إذ شجع على زراعة المحاصيل المختلفة، واتخذ بعض الخطوات الضرورية للتغلب على المجاعة التي عصفت بالبلاد في تلك المدة، وتمكن من إقامة علاقات تجارية مع بعض الدول الأوربية وعقد اتفاقيات جاءت بنتائج ايجابية في ذلك المجال وحرصه على حماية التجار الانكليز ومنحهم بعض الامتيازات وجلبه الخبرات الأجنبية لتطوير صناعة بلاده مما أثمر في زيادة المنتوج المحلي، وأيضاً قام بتنظيم الأمور المالية والضرائب وجبايتها بشكل منتظم وبذلك لم يشهد ذلك العهد ركوداً اقتصادياً إلاّ بسبب الظروف المناخية التي عصفت بأوربا بشكل عام والتي أدت إلى أزمة المجاعة (1315–1317) في انكلترا والتي لم تكن هي الأخرى بعيدة عن اهتمام ادوارد الثاني.

المصادر والمراجع

أولاً: العربية والمعربة

1. ابتسام سلمان سعيد، الأوضاع الاقتصادية في إنكلترا في عهد هنري السابع، 1485–1509، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، جامعة بغداد، العدد 53، نيسان 2016.
2. أشرف صالح محمد سيد، قراءة في تاريخ وحضارة أوربا العصور الوسطى، مؤسسة الكتاب العربي الالكتروني، بيروت، 2008.
3. بيداء جبار محمد، الإقطاع في إنكلترا في القرن الحادي عشر، مجلة التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، العدد الرابع، 2106.
4. ثامر مكي علي مصطفى، العلاقات السياسية الانكليزية– الأسبانية في عهد الملكة اليزابيث الأولى 1558–1603، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب– جامعة بغداد، 2014.
5. حسين فهد حماد، موسوعة الآثار التاريخية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
6. س. ورن هلستر، أوربا في العصور الوسطى، ترجمة محمد فتحي الشاعر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1988.

7. عمار محمد علي الطائي وعباس حسن عبيس الوسمي، الاقتصاد الانجليزي في عهد هنري السابع 1485-1509، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، جامعة القادسية، العدد 3، شباط 2016.
8. محمد حمزة حسين ولبنى رياض عبد المجيد، تاريخ أوربا في العهود الوسطى، د. م، 2015، ص 346.
9. محمود سعيد عمران، حضارة أوربا في العصور الوسطى، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1998.
10. موريس كروزيه، موسوعة تاريخ الحضارات العام، ج3، ترجمة يوسف أسد داغر وفريد م. داغر، منشورات عويدات، ط2، بيروت، 1986.
11. نعيم فرح، الحضارة الأوربية في العصور الوسطى، الجمعية التعاونية للطباعة، ط2، دمشق، 2000.
12. نيفين ظافر حسيب الكردي، الأوضاع الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في الغرب الأوربي من القرن التاسع حتى القرن الحادي عشر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- الجامعة الإسلامية بغزة، 2011.
13. هنري بيرين، تاريخ أوربا في العصور الوسطى (الحياة الاقتصادية والاجتماعية)، ترجمة عطية القوصي، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1995.
14. يوشي سميرة وبومنتن نصيره، الثورة الصناعية وتأثيرها على الحركة الاستعمارية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة العربي التبسي- تبسة، 2017.

ثانياً: الأجنبية

1. Adrian R. Bell and Co, Wool Debt and the Dispersal of Pipe well Abbey 1280-1330, Isma center, University of Reading, April 2005.
2. Angelo Nicolini, Atti Della Societa Ligure Di Storia Patria, Genova, 1963.
3. Barron, C., London in the later Middle Ages Government and people 1200-1500, London, 2004.
4. Bolton, J. L., The Medieval English Economy 1150-1500, London, 1980.
5. Charles Knight and Co, Political Dictionary, Vol. 2, London, 1846.
6. Cornelzius Walford, F.I.A., F.S. S., F.R. Hist., Scoc., An Outline History of the Hansseatic League, More Particularly in its Bearing Upon English Commerce, Transactions, of the Royal Historical Society, Vol. 9, 1881.
7. Crossley, D. ed, Medieval Industry, London, 1981.
8. David Nicolle, Forces of the Hanseatic League, London, No Date.
9. Diton, M.C., The Kinghtly Families of Northum Berland acrisis in the early Fourteenth Century, London, 2000.
10. Dyer, C., Making a Living in the Middle Ages. The People of Britain 850-1520, 2002.
11. Eileen Power, The wool Trade in English Medieval History Being The Ford Lectures, London, 1941.
12. Faith, R., The English peasantry and Growth of Lordship, London, 1997.
13. Grossey, D., and Cleere, H., The iron Industry of the Weald, Leicester, 1985.
14. H. Palais, England and first Attempt to Break The Commercial Monopoly of the Hanseatic League, New York, 1959.
15. Harvey, P., Agricultural treatises and Manorial accounting in Medieval England, 1972.
16. Herbert Matwell, The Chronicle of Lanercost, 1272-1346, London, 1913.
17. James Frederick Edwards, The Transport System of Medieval England and Wales-A Geographical Synthesis, A Thesis Presented for the Degree of Doctor of Philosophy, University of Salford, Department of Geography, 1987.

18. Johan Frederik Bense, Anglo 10-Dutch Relations from the Earliest times to the Death of William Third, London, 1924.
19. Leonard P. Liggio, The Hanseatic League and Freedom of Trade, Atlas Economic Research Foundation, George Mason University-School of Law, Journal of Private Enterporise, Vol. XXIII, Number 1, 2007.
20. Mark Buck, Politics Finance and the Curch in the Regin of Edward Waiter Stapeldon Teausurer of England, London, 1983.
21. Philip Slavin, How Great was the Great Famine of 1314-1322 between Ecology and Institutions, Yale University, 19 October, 2009.
22. Philip Slavin, Market Failure during the Great Famine in England and Wales 1315-
23. Platt, C., Medieval Southampton The Port and trading Community A.D. 1000-1600, New York, 1973.
24. Postan M. M., The Medieval Economy and Society an Economic History of Britain Middle Ages, New York, 1972.
25. Postan, M. M., Creditin Medieval trade in Postan Medieval Trade and Finance, London, 1973.
26. Ramon A. Klitzike, Historical Background of the English Patent Law, Journal of the Patent Office, No. Date.
27. Saul Nighl, Taxation Companion to Medieval England, London, 2000, Pp.281-283.
28. Timothy P. Newfield, Acattle Panzootic in early fourteenth-Century Europe, London, 2009.
29. W.R. Childs and J. Taylor, The Anonimalle Chronicle 1307-1341, New York, 1991.

ثالثاً: شبكة المعلومات العالمية

1. https://discovery.nationalarchives.gov.uk/details/r/c9335228.
2. https://en.wikipedia.org/wiki/Fresco-Baldi.
3. https://www.geni.com/MaruiceBerkeley.

وثيقة رقم (1)

الوثيقة التي تضمنت أمر الملك ادوارد الثاني في العشرين من أيار عام 1309 بمنح دير روبرتسبريدج 100 جنيه إسترليني تعويضاً عن خسائرهم في البحر

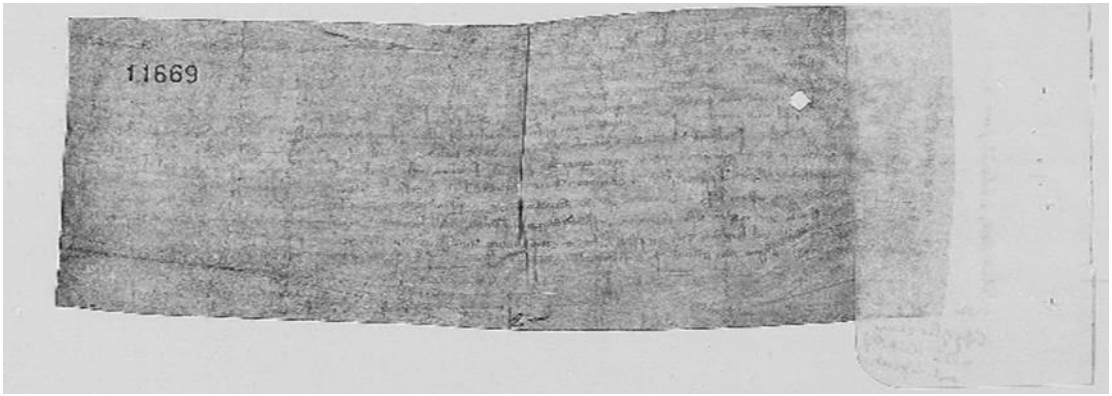

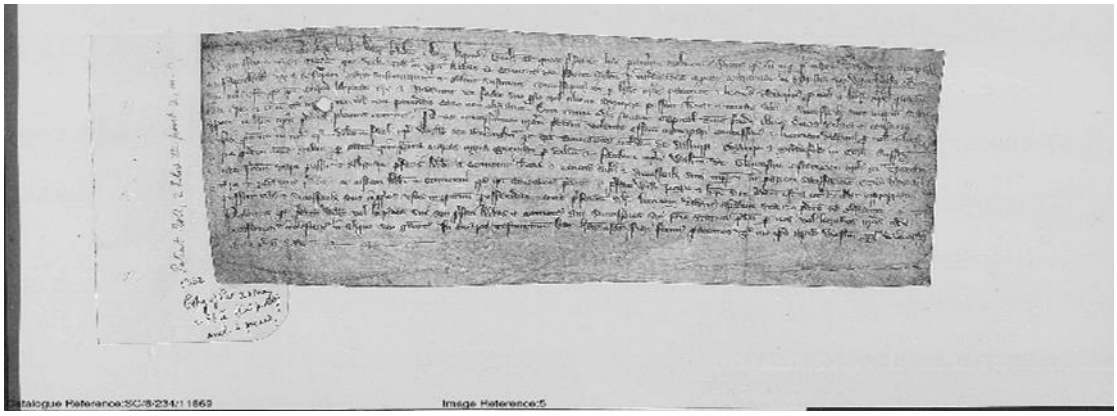

http://discovery.nationalarchives.gov.uk/details/r/C9335228.

هوامش البحث

(1) ابتسام سلمان سعيد، الأوضاع الاقتصادية في إنكلترا في عهد هنري السابع، 1485-1509، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، جامعة بغداد، العدد 53، نيسان 2016، ص469.

(2) بيداء جبار محمد، الإقطاع في إنكلترا في القرن الحادي عشر، مجلة التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، العدد الرابع، 2106، ص ص361-363.

(3) نيفين ظافر حسيب الكردي، الأوضاع الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في الغرب الأوربي من القرن التاسع حتى القرن الحادي عشر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- الجامعة الإسلامية بغزة، 2011، ص171.

(4) أشرف صالح محمد سيد، قراءة في تاريخ وحضارة أوربا العصور الوسطى، مؤسسة الكتاب العربي الالكتروني، بيروت، 2008، ص35.

(5) نيفين ظافر حسيب الكردي، المصدر السابق، ص 169.

(6) Harvey, P., Agricultural treatises and Manorial accounting in Medieval England, 1972, Pp. 90-93.

(7) Dyer, C., Making a Living in the Middle Ages. The People of Britain 850-1520, 2002, Pp. 51-52

(8) Harvey, P., Op. Cit., P.103.

(9) عمار محمد علي الطائي وعباس حسن عبيس الوسمي، الاقتصاد الانجليزي في عهد هنري السابع 1485-1509، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، جامعة القادسية، العدد 3، شباط 2016، ص259.

(10) Faith, R., The English peasantry and Growth of Lordship, London, 1997, Pp.175-176.

(11) Philip Slavin, Market Failure during the Great Famine in England and Wales 1315-1317, New York, 2012, Pp.4-12.

(12) الشلن: عملة إنكليزية استخدمت في العصور الوسطى، وهي أقل قيمة من الجنيه الإسترليني الذي يعادل الواحد منه 20 شلن، والشلن يتكون من 12 بنس.

(13) W.R. Childs and J. Taylor, The Anonimalle Chronicle 1307-1341, New York, 1991, P.90.

(14) Philip Slavin, Op. Cit., Pp.40-41.

(15) موريس بيركلي: ولد عام 1271 في قاعة بيركلي وهو الابن الأول للسيد الإقطاعي توماس بيركلي كان قائداً أيضاً للقوات الانكليزية في غلوسستر شارك في حروب بلاده ضد اسكتلندا وتوفي عام 1326. للمزيد يُنظر:
https://www.geni.com/MaruiceBerkeley.

(16) Herbert Matwell, The Chronicle of Lanercost, 1272-1346, London, 1913, P.217.

(17) Ibid, P.221.

(18) Philip Slavin, How Great was the Great Famine of 1314-1322 between Ecology and Institutions, Yale University, 19 October, 2009, P.4.

(19) Timothy P. Newfield, Acattle Panzootic in early fourteenth-Century Europe, London, 2009, Pp.163-167.

(20) Eileen Power, The wool Trade in English Medieval History Being The Ford Lectures, London, 1941, Pp.5-6.

(21) نعيم فرح، الحضارة الأوربية في العصور الوسطى، الجمعية التعاونية للطباعة، ط2، دمشق، 2000، ص ص137-139.

(22) محمود سعيد عمران، حضارة أوربا في العصور الوسطى، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1998، ص ص168-169.

(23) نعيم فرح، المصدر السابق، ص ص132.

(24) العصبة الهانزية: اتحاد تجاري أو رابطة أسست في القرن الثاني عشر في مدينة لوبك الألمانية وانضمت إليها فيما بعد عدة مدن أوربية احتكرت التجارة في بحر الشمال وبحر البلطيق ومعظم سواحل أوربا الشمالية وكان لها قوة عسكرية مقر قيادتها في لوبك وأسطول بحري ضم عدد من السفن البحرية العسكرية التي أطلق عليها أسم كوجي ودخلت العصبة في عدة حروب خارجية لاسيما مع هولندا وروسيا وشهدت عدة صراعات داخلية، أدت في النهاية إلى تفكك العصبة وانحلالها عام 1669. للمزيد يُنظر:
Leonard P. Liggio, The Hanseatic League and Freedom of Trade, Atlas Economic Research Foundation, George Mason University-School of Law, Journal of Private Enterporise, Vol. XXIII, Number 1, 2007, Pp.134-141.

(25) Cornelzius Walford, F.I.A., F.S. S., F.R. Hist., Scoc., An Outline History of the Hansseatic League, More Particularly in its Bearing Upon English Commerce, Transactions, of the Royal Historical Society, Vol. 9, 1881, Pp.89-90.
(26) Mark Buck, Politics Finance and the Curch in the Regin of Edward Waiter Stapeldon Teausurer of England, London, 1983, P.41.
(27) Barron, C., London in the later Middle Ages Government and people 1200-1500, London, 2004, Pp.81-83.
(28) Ibid, P. 96.
(29) Ibid, P. 85.
(30) Adrian R. Bell and Co, Wool Debt and the Dispersal of Pipe well Abbey 1280-1330, Isma center, University of Reading, April 2005, Pp.1-2.
(31) Mark Buck, Op. Cit., P.49.
(32) James Frederick Edwards, The Transport System of Medieval England and Wales-A Geographical Synthesis, A Thesis Presented for the Degree of Doctor of Philosophy, University of Salford, Department of Geography, 1987, P.365.
(33) Mark Buck, Op. Cit., P.55.
(34) Platt, C., Medieval Southampton The Port and trading Community A.D. 1000-1600, New York, 1973, Pp.66-68.
(35) Mark Buck, Op. Cit., P.61.
(36) Charles Knight and Co, Political Dictionary, Vol. 2, London, 1846, P.7.
(37) ثامر مكي علي مصطفى، العلاقات السياسية الانكليزية- الأسبانية في عهد الملكة اليزابيث الأولى 1558-1603، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب- جامعة بغداد، 2014، ص153.
(38) James Frederick Edwards, Op. Cit., P.356.
(39) H. Palais, England and first Attempt to Break The Commercial Monopoly of the Hanseatic League, New York, 1959, P.75.
(40) David Nicolle, Forces of the Hanseatic League, London, No Date, P.10.
(41) هنري بيرين، تاريخ أوربا في العصور الوسطى (الحياة الاقتصادية والاجتماعية)، ترجمة عطية القوصي، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1995، ص182.
(42) Angelo Nicolini, Atti Della Societa Ligure Di Storia Patria, Genova, 1963, P.19; Eileen Power, Op. Cit., P.23.
(43) نعيم فرح، المصدر السابق، ص143.
(44) Johan Frederik Bense, Anglo 10-Dutch Relations from the Earliest times to the Death of William Third, London, 1924, Pp.47-48.
(45) H. Palais, Op. Cit., P.113.
(46) Johan Frederik Bense, Op. Cit., Pp.56-57.
(47) Mark Buck, Op. Cit., P.63.
(48) يوشي سميرة وبومنتن نصيره، الثورة الصناعية وتأثيرها على الحركة الاستعمارية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة العربي التبسي- تبسة، 2017، ص11.
(49) ابتسام سلمان سعيد، المصدر السابق، ص ص468-469.
(50) يوشي سميرة وبومنتن نصيرة، المصدر السابق، ص12.
(51) هنري بيرين، المصدر السابق، ص169.
(52) س. ورن هلستر، أوربا في العصور الوسطى، ترجمة محمد فتحي الشاعر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1988، ص165.
(53) Johan Frederik Bense, Op. Cit., Pp.32-34.
(54) Crossley, D. ed, Medieval Industry, London, 1981, P.117.
(55) Johan Frederik Bense, Op. Cit., P.36.
(56) Diton, M.C., The Kinghtly Families of Northum Berland acrisis in the early Fourteenth Century, London, 2000, P.111.
(57) James Frederick Edwards, Op. Cit., P.457.
(58) Grossey, D., and Cleere, H., The iron Industry of the Weald, Leicester, 1985, P.121.
(59) Ibid., P.41.
(60) حسين فهد حماد، موسوعة الآثار التاريخية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص473.
(61) Grossey, D., and Cleere, H., Op. Cit., P.62.
(62) Ramon A. Klitzike, Historical Background of the English Patent Law, Journal of the Patent Office, No. Date, P.623.
(63) Postan, M. M., Creditin Medieval trade in Postan Medieval Trade and Finance, London, 1973, Pp.161-165.
(64) Saul Nighl, Taxation Companion to Medieval England, London, 2000, Pp.281-283.
(65) Mark Buck, Op. Cit., P.101.

(66) Ibid, P. 107.
(67) Bolton, J. L., The Medieval English Economy 1150-1500, London, 1980, Pp.123-124.
(68) محمد حمزة حسين ولبنى رياض عبد المجيد، تاريخ أوربا في العهود الوسطى، د. م، 2015، ص 346.
(69) Postan, M. M., OP. Cit., P.182.
(70) أنظر الوثيقة رقم (1).
(71) https://discovery.nationalarchives.gov.uk/details/r/c9335228.
(72) Postan M. M., The Medieval Economy and Society an Economic History of Britain Middle Ages, New York, 1972, P.188.
(73) فريسكو بالدي: عائلة نبيلة من مدينة فلورنسا في إيطاليا كان لها الأثر الواضح في تاريخ ذلك البلد وامتد أثرها إلى دول أوربا الأخرى إذ أخذت تمول الأسر المالكة الأوربية شريطة الحصول على امتيازات اقتصادية في بلدانها لاسيما وأن تلك العائلة كانت تمتلك رؤوس أموال كبيرة. للمزيد ينظر: https://en.wikipedia.org/wiki/Fresco-Baldi.
(74) موريس كروزيه، موسوعة تاريخ الحضارات العام، ج3، ترجمة يوسف أسد داغر وفريد م. داغر، منشورات عويدات، ط2، بيروت، 1986، ص400.
(75) بيداء جبار محمد، المصدر السابق، ص 372.
(76) Mark Buck, Op. Cit., P.109.
(77) Ibid, P.123.
(78) Bolton, J. L., Op. Cit., P.145.